

دور سياسات وآليات البنك المركزي في مكافحة التضخم

The Role of Central Bank Policies and Mechanisms in Combating Inflation

شيخة سليمان البرهومية، براء خالد الجابرية، عهد محمد السديرية، سفيان الطيب محمد عبد القادر
Sheikha Suleiman Al-Barhomiyah, Baraa Khaled Al-Jabriyyah, Ahed Muhammad Al-Sudairiyyah, Sufyan Al-Tayyib Muhammad Abdul-Qadir

Accepted

قبول البحث

2023/5/2

Revised

مراجعة البحث

2023 /3/7

Received

استلام البحث

2023 /2/22

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2023.13.3.1>



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

دور سياسات وآليات البنك المركزي في مكافحة التضخم

The Role of Central Bank Policies and Mechanisms in Combating Inflation

شيخة سليمان البرهومية¹، براء خالد الجابرية²، عهد محمد السديرية³، سفيان الطيب محمد عبد القادر⁴
Sheikha Suleiman Al-Barhomiyah¹, Baraa Khaled Al-Jabriyyah², Ahed Muhammad Al-Sudairiyyah³,
Sufyan Al-Tayyib Muhammad Abdul-Qadir⁴

^{3,2,1} كلية الحقوق- جامعة السلطان قابوس- سلطنة عُمان

⁴ أستاذ مشارك، قسم القانون العام- كلية الحقوق- جامعة السلطان قابوس- سلطنة عُمان

^{1,2,3} Faculty of Law, Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman

⁴ Associate Professor, Department of Public Law, College of Law, Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman

⁴ sufian@squ.edu.om

الملخص:

تناول هذا البحث دور البنك المركزي في استهداف التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي من خلال آلياته المختلفة وحاول البحث ومن خلال المصادر الثانوية المختلفة إبراز دور المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية، وهدف البحث إلى تحليل فعالية البنك المركزي في مكافحة التضخم، والتي تتوقف في الأساس على فاعلية الأدوات التي يستخدمها المصرف المركزي ودرجة إستقلاليتها ومستوى شفافيته. استخدم في البحث منهجيات مختلفة تدرجت من البيانات الثانوية وبيانات البنك الدولي والبيانات الإحصائية المحلية كما استخدم الباحث طرق إحصائية وصفية عن طريق إجراء مقابلة Interview مع أحد مسؤولي البنك العماني المركزي. كذلك تم استخدام نموذج قياسي إحصائي لدراسة تأثير بعض المتغيرات على معدل التضخم في سلطنة عمان كالعرض النقدي ومعدل سعر الفائدة والإنفاق الحكومي والواردات. وقد تم استخدام نموذج مبني على السلاسل الزمنية للفترة من 2000 - 2022 وباستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تحليل الأخطاء تم تقدير معاملات النموذج. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة المدى بين جميع المتغيرات ومعدل التضخم، وعلى المدى القصير أظهرت النتائج عدم تأثير منغير السياسة النقدية (عرض النقود) على معدل التضخم. وفي المدين القصير والطويل أثبتت النتائج أن التضخم في سلطنة عمان مدفوعاً بالإنفاق الحكومي والتضخم المستورد عن طريق تأثير الواردات. وتحليل البيانات المتوفرة بالإضافة إلى ردود المقابلة توصلت الدراسة إلى أن التضخم في السلطنة تركز في صورة رئيسية في المجموعات السلعية الاستهلاكية الرئيسية وعليه يمكن تصنيف التضخم في السلطنة بأنه تضخم مستورد لتأثره بالمتغيرات الدولية كالحرب الروسية- الأوكرانية وتأثيرها على سلاسل الإمداد العالمية وكذلك تداعيات جائحة كورونا وارتفاع تكاليف الشحن البحري. كما بينت الدراسة بأن سياسات البنك المركزي العماني لا تؤثر بشكل مباشر على مستويات التضخم في السلطنة من خلال أسعار الفائدة الرئيسية، بل من خلال إدارة السيولة المحلية باستخدام الأدوات المتاحة كالتسهيلات القائمة وسعر الخصم وغيرها من الأدوات.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي؛ التضخم؛ السياسة النقدية؛ استقلالية البنك المركزي؛ عُمان.

Abstract:

This research aims to examine the role of the central bank in targeting inflation and achieving monetary stability in Oman. The research has tried, through various secondary sources, to highlight the role of the central bank in managing monetary policy. The research aimed to analyze the effectiveness of the central bank in combating inflation, which depends mainly on the effectiveness of the tools used by the Central Bank, its degree of independence and its level of transparency. The research used different methodologies ranging from secondary data, World Bank data and local statistical data. The researcher also used a descriptive statistical method by conducting an interview with an official of the Central Bank of Oman. Also, a standard statistical model was used to study the effect of some variables on the inflation rate in the Sultanate of Oman such as money supply, interest rate, government spending and imports. A model based on time series for the period from 2000 to 2022 was used integrated with the methodology of co- integration and the error correction model; the coefficients of the model were estimated. The results showed that there is a long-term relationship between all variables and the inflation rate, and in the short term, the results showed that there is no effect of the monetary policy variable (money supply) on the inflation rate. By analyzing the available data in addition to the interview responses, the study concluded that inflation in the Sultanate was concentrated mainly on the main consumer commodity groups. Therefore, inflation in the Sultanate can be classified as imported inflation due to its vulnerability to international variables such as the Russian-Ukrainian war and its impact on global supply chains, as well as the repercussions of the pandemic and high shipping costs. The study also showed that the policies of the Central Bank of Oman do not directly affect inflation levels in the Sultanate through key interest rates, but rather through managing local liquidity using available tools such as existing facilities, discount rate and other tools.

Keywords: Central Bank; Inflation; Monetary Policy; Co-integration; Oman.

المقدمة:

يعد البنك المركزي المحور الأساسي في النظام المصرفي داخل كل دولة. حيث يتميز بعدد من الخصائص أهمها وحدة ملكية البنك المركزي لجهاز الدولة، ولا يسعى البنك المركزي لتحقيق الربح المادي كما أنه يقوم بالرقابة على البنوك التجارية. ومن بين أهدافه تحقيق التوازن النقدي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي جيد.

يعزى العديد من الباحثين تحقق معدلات تضخم منخفضة إلى وجود بنوك مركزية فعالة ومستقلة حيث تعتبر استقلالية السلطة التنفيذية هي الحل الأمثل لمعالجة مشكلة التضخم. وينصب تركيز صناعات السياسات على تحقيق استقرار في الأسعار على المستوى العام كما أنهم يسعون للحد من مشكلة التضخم والآثار السلبية الناتجة عنه والتي تؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والتحليلي والإحصائي القياسي وذلك نظرًا إلى أن الموضوع يهدف إلى توضيح دور آليات البنك المركزي العماني في معالجة مشكلة التضخم، ومن أجل ذلك قام ببناء هذه الورقة على استقراء عدد من المراجع متضمنة رسائل الماجستير والكتب المختلفة إلى جانب منهج التحليل الذي تضمن على إحصائيات حول معدلات التضخم في السلطنة بشكل خاص والعالم بشكل عام. وكذلك استخدام طريقة إحصائية وصفية عن طريق إجراء مقابلة Interview مع أحد مسؤولي البنك العماني المركزي.

هدف الدراسة:

حيث تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية ومعدل التضخم في سلطنة عمان وذلك في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022.

خطة الدراسة:

اشتملت الخطة البحثية على ثلاث مباحث. شمل المبحث الأول خلفية عامة عن البنك المركزي ومشكلة التضخم، والمبحث الثاني استعرض السياسات النقدية المتبعة بواسطة البنوك المركزية لحل مشكلة التضخم بينما تناول المبحث الثالث تحليل تأثير السياسة النقدية على معدل التضخم في سلطنة عمان في الفترة 2000 إلى 2022.

المبحث الأول: خلفية عامة حول البنك المركزي ومشكلة التضخم

حيث سيتناول هذا الفصل تمهيداً لهذه الورقة البحثية وذلك من خلال طرح نبذة مختصرة حول البنوك المركزية مفهومها والوظائف التي تؤديها، بالإضافة إلى تطرقه لمشكلة التضخم من حيث التعريف، الأسباب وأخيراً الآثار التي تسبب فيها هذه الظاهرة الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية البنك المركزي**أولاً: مفهوم البنك المركزي**

اختلف الاقتصاديون في إعطاء تعريف واضح للبنك المركزي وذلك لاختلاف أهميته ودوره باختلاف الزمان والمكان، ولكن يُمكن أن نجمل القول بأن البنك المركزي هو المؤسسة المالية تقوم بتنظيم عرض النقود، والتي تقع في قمة النظام المصرفي والتي تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة.

ثانياً: وظائف البنك المركزي

تؤدي البنوك المركزية بشكل عام وظائف تتشابه مع بعضها وذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية واقتصادية، ومن أهم هذه الوظائف هي:

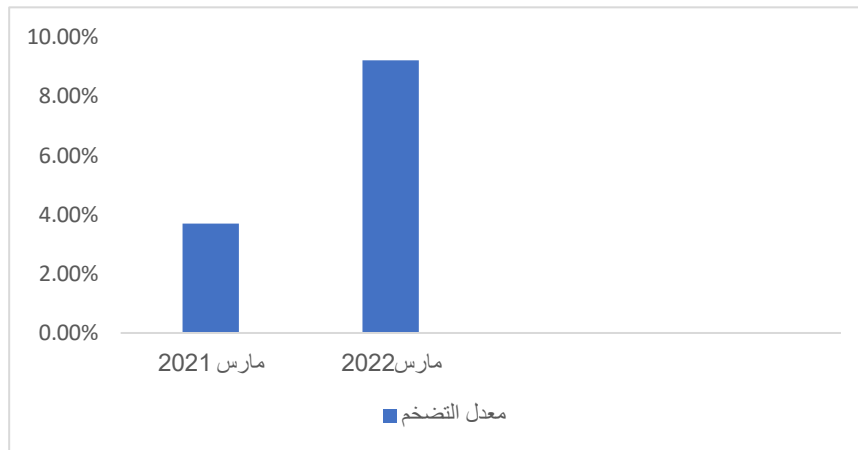
1. الإصدار النقدي: هي الوظيفة الأولى التي وقعت على عاتق البنوك المركزية إلى عدة اعتبارات منها:
 - توحيد التداول ومنع تعدد العملات فقد كانت الحكومة هي المسؤولة عن توحيد العملة ومراقبة الائتمان، ولكن أثبتت تدني قيمة الأوراق الحكومية وهذا أدى إلى فقدان الثقة من قبل الجمهور وبالتالي ارتأت الحكومة إلى تركيز إصدار الأوراق النقدية في أحد المصارف.
 - قيام جهة محددة لوحدها بهذه العملية (البنك المركزي) يعطيه السلطة في السيطرة على الائتمان.
 - تركيز الإصدار على البنك المركزي أضفت لهذه الأوراق قيمة كبيرة وسمعة متميزة، وقد استطاعت اثبات فاعليتها في الظروف والأزمات.
2. العمل كبنك الحكومة: وأهم الخدمات التي يقدمها البنك للحكومة هي:
 - الاحتفاظ بحسابات المؤسسات الحكومية.
 - الاحتفاظ باحتياطي الحكومة ومدها بالعملات الأجنبية لمواجهة مدفوعاتها الخارجية والمحافظة على قيمة العملة الوطنية.
 - إقراض الحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- ينوب عن الحكومة في التعاملات القائمة المستوى الدولي.
- تقديم الاستشارات للحكومة فيما يخص الشؤون النقدية والائتمانية.
- 3. العمل كبنك البنوك: وتتمثل هذه الوظيفة في أربعة وظائف متفرعة منها:
 - الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي.
 - القيام بعمليات المقاصة والتسويات بين المصارف.
 - تعد الملجأ الأخير للإقراض.
- 4. الإشراف والرقابة على البنوك: وذلك من خلال الضبط المؤسسي والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بما يضمن سلامة مراكزها المالية وفق التشريعات النافذة، كما أنه يقوم بوضع القوانين لتنظيم إنشاء البنوك وتأسيسها.
- 5. إدارة احتياطات العملة الأجنبية: تعد من الوظائف المهمة وذلك لتأثيرها على الاقتصاد الكلي للدولة.
- 6. تنظيم الائتمان: فالبنك المركزي هو الذي يتحكم في عرض النقود من خلال إحداث جملة من التغييرات في مكونات القاعدة النقدية.

المطلب الثاني: مفهوم التضخم ومعدلاته في آخر السنوات

أولاً: مفهوم التضخم ومعدلاته

تعد ظاهرة التضخم من الظواهر الاقتصادية التي تعكس اختلال أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد ويمكن أن نعزف التضخم بأنه هو ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات. وحسب ما نشرته قناة BBC NEWS فإن معدلات التضخم قد ارتفعت لأكثر من الضعف عما كانت عليه سابقاً حيث بلغ معدل التضخم في مارس 2022 9.02% في حين كان في مارس 2021 قد بلغ 3.7%.



شكل (1): معدل التضخم العالمي بين عامي 2021 و 2022
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ثانياً: أسباب التضخم

تتعدد أسباب التضخم والتي يمكن حصرها في سببين هما:

1. التضخم الناشئ عن الطلب: فتكون الزيادة في الأسعار نتيجة لارتفاع الطلب عن العرض بالتالي يحدث فائض في الطلب وفي المقابل يحدث عجز في العرض؛ بسبب استهلاك الكميات الإنتاجية بشكل كامل مقارنة بكمية الطلب ويأتي هذا التضخم الناشئ عن الطلب لعدة أسباب منها:
 - نمو الاقتصاد: بحيث أن الناس ينفقون ويستثمرون بشكل أكبر وذلك بسبب الثقة وبالتالي هذا يخلق زيادات في الأسعار.
 - توقع التضخم: فعندما يتوقع الأشخاص حدوث التضخم يتوقعون تبعاً لذلك ارتفاع الأسعار في المستقبل وهو ما يجعلهم يسرعون في شراء احتياجاتهم، وبالتالي يزداد الطلب ويحدث عجز في العرض وهو ما يخلق التضخم.
 - التوسع الكبير في المعروف من النقود: وذلك عندما تقوم الحكومة بطباعة النقود الكثيرة.
 - السياسة المالية التقديرية: وتعني التغير في الإنفاق الحكومي والضرائب كأن تقوم الحكومة بتقليص نسبة الضريبة وهذا ما يساعد المستهلكين في الحصول على دخل تقديري أكثر وبالتالي يكون الانفاق على السلع والخدمات أكثر وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب وهذه الزيادة تخلق التضخم.
2. التضخم الناشئ عن التكاليف: زيادة التكاليف وبالتالي زيادة الأسعار وهذا يعني أن زيادة التكاليف الخاصة بالإنتاجية كأجور العمال يؤدي إلى رفع الأسعار من قبل المنتجين وتحميلها للمستهلكين ويحدث هذا النوع من التضخم بسبب عدة عوامل أهمها:
 - الاحتكار: وذلك من خلال تقليل العرض بهدف زيادة الربح.

- الكوارث الطبيعية.
- اللوائح الحكومية والأنظمة القانونية والضرائب.
- التغيير في أسعار صرف العملة.

ثالثاً: آثار التضخم

- حدوث التضخم بمعدلات مقبولة ومعقولة يشجع المنتجين على الاستثمار في الإنتاج وتحقيق الربح، ولكن حدوث التضخم بمعدلات كبيرة يؤثر سلباً على اقتصاد الدول، ومن أهم هذه الآثار هي:
- إضعاف القوة الشرائية: فالتضخم يؤدي إلى رفع الأسعار وهذا الارتفاع يؤدي إلى فقد النقود لقوتها الشرائية ونتيجة لذلك يفقد الأفراد ثقتهم في العملة الوطنية مما يجعلهم يلجؤون إلى استخدام العملات الصعبة.
 - عدم القدرة على الادخار: إنفاق الأفراد على السلع والخدمات ذات الأسعار المرتفعة يؤدي إلى إخلال في الموازنة المالية للأسر بحيث كمية النقود المتبقية من الاستهلاك للادخار قليلة نتيجة لإنفاقها في الاستهلاك.
 - عجز في ميزان المدفوعات: ارتفاع الأسعار المحلية يؤدي إلى انخفاض قدرة الدولة للتصدير وذلك لأن أسعارها تكون مرتفعة مقارنة بالأسعار التنافسية لصادرات الدول الأخرى والتي لا تعاني من تضخم.
 - تأثير التضخم علو توزيع الثروة: فالبنوك المركزية عادة تقوم برفع سعر الفائدة من أجل تقليل كمية الطلب وهذا ما يؤدي إلى خفض أجور العمال وبالتالي هذا يعدم الاستقرار الاقتصادي للدولة والذي يؤثر سلباً في دفع عجلة التنمية.

المبحث الثاني: السياسات المتبعة لحل مشكلة التضخم في البنك المركزي العماني

تم إنشاء البنك المركزي العماني بموجب المرسوم السلطاني السامي الصادر في ديسمبر 1974م وبدأ أعماله في أبريل 1975م، ويضطلع البنك المركزي العماني بعدة مهام أبرزها صياغة وإدارة السياسة النقدية، والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي وضبط معدلات التضخم في السلطنة. ولمواجهة مشكلة التضخم فالدوات المستخدمة لمعالجة تختلف من بلد إلى آخر وذلك بالاستناد إلى مسبباتها الأساسية، ونرى في هذا الصدد تناولنا للسياسات النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العماني في حل مشكلة التضخم.

المطلب الأول: السياسات النقدية

تعد السياسة النقدية أحد أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة من أجل التحكم في الوضع الاقتصادي لأي بلد. وتتبع مهمة إنشاء ووضع السياسات النقدية الوطنية للبنوك المركزية بصورة عامة، والتي تهدف في غالب الأمر إلى تحقيق أقصى توازن بين كل من الطلب والعرض على النقود.¹ ويمتلك البنك المركزي العماني مجموعة من الأدوات والآليات التي تمكنه من التأثير على مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات في السلطنة من خلال إدارته الجيدة في ضبط السيولة والائتمان. ولكن رغم ذلك يظل تأثيرها على النشاط الاقتصادي محدوداً وذلك لارتباط السلطنة بنظام سعر الصرف الثابت والذي يحد من استقلالية السياسة النقدية، فيما يتعلق بالمرونة في تغيير أسعار الفائدة المحلية في مواجهة أسعار الفائدة التي يحددها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

• الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدية

إن البنك المركزي العماني مخول قانوناً باستخدام عدد من أدوات السياسة النقدية منها أدوات التحكم المباشرة وغير المباشرة. وتتمثل أهم الأدوات المباشرة المستخدمة في الوقت الحاضر في نسبة الاحتياطي الإلزامي، ونسبة التسليف أي نسبة القروض إلى الودائع، وتحديد سقفوف للائتمان الممنوح لأعضاء مجالس إدارات البنوك وبنائ البنوك الآخرين، وتحديد سقف للقروض الشخصية من إجمالي الائتمان المصرفي، وتحديد نسبة اقتراف البنوك من الأسواق الخارجية، وتقديم القروض إلى أطراف خارج البلاد، وكذلك تحديد الاستثمار في الأدوات المالية المحلية والخارجية. بالإضافة إلى أدوات التحكم المباشرة المذكورة فإن البنك المركزي اتجه مؤخراً إلى استخدام أدوات غير مباشرة للتأثير في حجم السيولة المحلية مثل عمليات السوق المفتوحة، ومن ضمن مظاهر هذا التحول، استخدام عمليات إعادة شراء الأوراق المالية للتحكم في السيولة المحلية. كما أصبح سوق أذون الخزنة الآن ذا آجال تحصيل متعددة ووسيلة لإعادة شراء الأوراق المالية في التعاملات التي تتم بين البنوك التجارية، كما أن إصدار سندات التنمية من قبل البنك المركزي العماني نيابة عن الحكومة توفر أداة مالية ممتازة للاستثمار واستغلال السيولة النقدية، كذلك فقد بادر المركزي إلى إصدار شهادات إيداع قصيرة الأجل للبنوك العاملة في السلطنة كوسيلة لامتصاص معدلات السيولة الزائدة.

¹ البنك المركزي العماني <https://cbo.gov.om/ar/Pages/MonetaryPolicy.aspx>

- نسبة متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي

هي من الأدوات الأكثر استخداماً من قبل البنوك المركزية لضبط مستوى السيولة لدى البنوك التجارية. ويستخدم البنك المركزي العماني هذه الأداة والتي تتمثل في احتفاظه بجزء من قاعدة الودائع لدى البنوك التجارية، مع تغيير نسبة هذا الجزء كوسيلة لتحديد مستوى السيولة المتاحة للبنوك التجارية. ولتنفيذ هذه السياسة فقد طلب البنك المركزي العماني من جميع البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة احتياطي تبلغ 5%² من الودائع لدى البنك المركزي. وعادة ما يكون هذا الاحتياطي مطلوباً لتعزيز السيولة وتحرير الائتمان.

- عمليات إعادة الشراء

توفر البنوك المركزية تسهيلات لإعادة الشراء للمصارف لتمكينها من اقتراض مبالغ لفترة مؤقتة أو لاستثمار الفائض مقابل أوراق مالية معتمدة والتي تستخدم كضمانات. وتستخدم هذه الأدوات من قبل عدد كبير من المصارف المركزية حول العالم بهدف التأثير على مستوى السيولة لدى النظام/الجهاز المصرفي. والبنك المركزي العماني يوفر تسهيلات إعادة الشراء للمصارف لمدة أقصاها 26 يوماً فقط مقابل ضمان شهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي العماني وأذون الخزانة وسندات التنمية الحكومية. ويتم الإعلان عن سعر الفائدة على هذه التسهيلات على أساس أسبوعي.

- خصم/إعادة خصم الأوراق التجارية

يقدم البنك المركزي العماني تسهيلات خصم/إعادة خصم الأوراق التجارية للمصارف التجارية المرخصة العاملة بالسلطنة لفترة استحقاق سداد معينة. ويتعين أن تكون هذه الأوراق التجارية ذات صلة بمعاملات تجارية مثل الاستيراد والتصدير والتخزين والتجارة والإنتاج والتسويق ونقل المنتجات الصناعية والزراعية. وكل مصرف مرخص يخصص له مبلغ محدد يتم بموجبه الحصول على هذه التسهيلات من البنك المركزي العماني. ويتم الإعلان عن سعر الفائدة على هذه التسهيلات على أساس أسبوعي.

- شهادات الإيداع

تعتبر هذه الشهادات أداة إيداع مالية قصيرة الأجل، ويصدرها البنك المركزي العماني للمصارف المرخصة متى رأى ذلك مناسباً. والهدف الأساسي من هذه الشهادات هو امتصاص الزيادة في السيولة بالنظام المصرفي، والتأكد من أن سوق ما بين البنوك تعمل بصورة منظمة ومستقرة. تصدر شهادات الإيداع بفترات استحقاق قصيرة ومختلفة، طبقاً لما يراه البنك المركزي العماني مناسباً لتحقيق أهداف السياسة النقدية. ويتم إصدار شهادات الإيداع على أساس أسبوعي حيث تتم دعوة المصارف التجارية المرخصة لتقديم العطاءات إلكترونياً، عبر نظام تسوية الأوراق المالية (Depox-SSS)

- خصم أذون الخزانة

ومن التسهيلات التي يقدمها البنك المركزي العماني أيضاً للبنوك التجارية العاملة بالسلطنة، تسهيل خصم أذون الخزانة، وأيضاً شراء (استرداد) شهادات الإيداع في أي وقت خلال فترة استحقاق الشهادة، وقبل استحقاقها بيومين على الأقل. كما يقوم البنك المركزي بتحديث سعر خصم أذون الخزانة كل إسبوع أسوةً بسعر الريبو.

- تسهيل مقايضة العملات الأجنبية

يوفر البنك المركزي العماني تسهيل مقايضة العملات الأجنبية للمصارف (SWAPS)، حيث يسمح لها باستبدال الدولار الأمريكي مقابل الريال العماني، وذلك لمقابلة متطلبات السيولة المؤقتة لديها بالريال العماني.

ويسرى هذا التسهيل لفترات تتراوح ما بين ليلة واحدة وحتى شهر كامل. ويتحدد سعر الصرف بين الريال العماني والدولار الأمريكي على أساس متوسط الأسعار بين العرض والطلب وهو 384.5 بيعة لكل دولار أمريكي. ويتم استخدام أسعار صرف معيارية لتحديد سعر الصرف للأجل للريال العماني مقابل الدولار الأمريكي.

يتم تقديم تسهيل مقايضة العملات الأجنبية للمصارف التجارية من قبل البنك المركزي العماني في حدود المبالغ المحددة مسبقاً لكل مصرف.

- تسهيل مقايضة العملات الأجنبية العكسية

هذا التسهيل هو عكس التسهيل السابق (Reverse SWAPS)، حيث يلجأ البنك التجاري إلى البنك المركزي للحصول على دولار أمريكي مقابل الريال العماني لفترة زمنية قصيرة تتراوح ما بين شهر وثلاثة أشهر. وسعر الصرف هنا هو نفس سعر الصرف في حالة التسهيل السابق. ولقد تم استحداث هذا التسهيل في شهر أكتوبر 2008م، وذلك لتمكين المصارف المحلية من التغلب على مشكلة السيولة المؤقتة لديها بالدولار الأمريكي في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية.

- الإقراض المباشر للمصارف المحلية بالدولار الأمريكي

بالإضافة إلى تسهيل مقايضة العملات العكسي، قام البنك المركزي العماني بإدخال نظام الإقراض المباشر بالدولار الأمريكي للمصارف المحلية المرخصة لفترة تتراوح ما بين شهر وثلاثة أشهر. ويقوم البنك المركزي العماني بتوفير هذه التسهيلات للمصارف المحلية المرخصة فقط حتى تعود الأسواق

² تم تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني النقدي إلى 5% بدلا من 8% ورفع نسبة التسليف من 85% إلى 87.5% بدءاً من 2009م. وادي ذلك الاجواء إلى زيادة السيولة لدى البنوك التجارية.

العالمية الى وضعها الطبيعي أو متى رأى أنه من المناسب إجراء ذلك. ويتم السماح بتوفير مبالغ بالدولار الأمريكي من ضمن هذه التسهيلات في إطار المبالغ المحددة لكل مصرف. وبما أنه قد تم توفير هذه التسهيلات من قبل البنك المركزي العماني كوسيلة للتخفيف من أثر الأزمة المالية العالمية، إلا أنها لا تخدم أية أهداف للسياسة النقدية.

أما بالنسبة لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة الأخرى مثل تسهيل مقايضة العملات (SWAPS) وتسهيل إعادة الخصم، فإنها تستخدم أيضاً في بعض الأحيان ضمن عمليات إدارة السيولة. ومن أجل التصدي لمشكلة عدم الإتساق في السيولة، وأيضاً تغير الأوضاع الائتمانية والنقدية بصفة عامة، فإن أدوات السياسة النقدية المباشرة تُستخدم كذلك في بعض الأحيان، وخصوصاً على هيئة تغيير نسبة متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي ونسبة التسليف. وهنالك بعض الإجراءات الاحترازية لدى المصارف التجارية، والتي تدعم أيضاً عمليات البنك المركزي العماني لإدارة السيولة. يهدف البنك المركزي العماني من خلال عملية إدارة السيولة المحلية إلى تعميق وزيادة فاعلية سوق النقد.

● سعر الفائدة

إن حجر الزاوية في السياسة النقدية للبنك المركزي العماني هو تحقيق الاستقرار النقدي لضمان المحافظة على استقرار سعر الصرف -الريال العماني- مقابل الدولار الأمريكي بجانب ضمان وجود مستوى مناسب للسيولة المحلية لدى الجهاز المصرفي داخل البلاد. وبالتالي فإن البنك المركزي العماني عليه مساهمة (وليس مطابقة) اتجاهات السياسة النقدية للاحتياطي الفدرالي الأمريكي من أجل المحافظة على سياسة ربط الريال العماني بالدولار وكذلك المساهمة في مستوى أسعار الفائدة في السوق المحلية لتكون متقاربة مع تلك السائدة في السوق الأمريكي. تم تحديد هيكل أسعار الفائدة في سلطنة عمان على ضوء قوى السوق في بيئة خالية من القيود، فالبنك المركزي العماني يحدد فقط سقفًا لسعر الفائدة على القروض الشخصية، ويتم تغيير هذا السقف من وقت لآخر على ضوء التطورات الاقتصادية. أما الأدوات غير المباشرة بصفة أساسية فتظهر في صورة شهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي العماني مرة كل أسبوع لامتنعاص فائض السيولة لدى البنوك التجارية كما يقدم تسهيلات إعادة الشراء (Repo) لضخ السيولة إلى النظام المصرفي إذا اقتضى الأمر ذلك، وذلك بجانب تسهيل مقايضة العملات الأجنبية (Swap) ويمكن للبنك المركزي العماني كذلك أن يقدم تسهيلات خصم الأوراق التجارية.

● مواجهة السلطنة لهذه الظاهرة: نتائج المقابلة (Interview)

يتناول هذا الجزء من الورقة البحثية نتائج المقابلة التي قمنا بإجرائها مع أحد موظفي البنك المركزي العماني، والذي قام بدوره بتزويدنا بالمعلومات والإحصائيات المرتبطة بمشكلة التضخم في سلطنة عمان وكذلك الإجابة على الأسئلة الموضوعة من جانب الباحثين.

● هل واجهت السلطنة تضخمًا خلال العامين المنصرمين؟

يتم احتساب التضخم في السلطنة كنسبة التغير في مؤشر أسعار المستهلكين (Consumer Price Index). وينشأ التضخم في بعض الأحيان بسبب الزيادة في حجم الطلب الكلي في الاقتصاد مدفوعًا بنمو النشاط الاقتصادي والتعافي من الركود. كما أن التضخم يعتبر ظاهرة صحية عندما يكون في مستويات مقبولة ومستقرة فهو يعكس تنامي الطلب والنمو الاقتصادي. بعد حالة الانكماش التي سادت اقتصادات دول العالم بسبب تفشي جائحة كورونا وتداعياتها خلال عام 2020م والتي أدت إلى دخول التضخم في النطاق السالب أو انخفاض الأسعار (deflation)، بدأت معدلات التضخم في الارتفاع منذ بدايات عام 2021م مع بدء انحسار الجائحة وسجلت ما نسبته 1.5% في المتوسط خلال العام. وارتفع متوسط معدل التضخم في سلطنة عمان خلال الفترة من (يناير – سبتمبر) من عام 2022م ليبلغ حوالي 3.1 بالمائة جراء ارتفاع أسعار مجموعات "المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية" و"السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى" و"النقل" بنحو 5.1 بالمائة، 2 بالمائة و 7.1 بالمائة على التوالي. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تصل معدلات التضخم في السلطنة في عام 2022م إلى 3.7% قبل أن تبدأ في الانخفاض في عام 2023م لتصل إلى 2.2%. يوضح الجدول التالي أسعار المستهلكين خلال الأعوام الماضية.

جدول (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السلطنة (2012م=100)

بند الاستهلاك	الأوزان	2019	2020	2021*	نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%)
					2021/20	2020/19
1. المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	23.903	103.6	104.9	105.7	0.8	1.3
الخبز والحبوب	3.020	99.4	99.2	100.7	1.5	-0.2
اللحوم	6.103	103.6	104.5	105.4	0.8	0.9
الأسماك والأغذية البحرية	2.208	103.2	96.6	98.5	2.0	-6.4
الحليب والجبن والبيض	2.865	101.5	98.4	101.3	3.0	-3.1
الزيوت والدهون	0.715	100.0	99.8	101.9	2.1	-0.2
الفواكه	2.815	106.7	110.0	108.7	-1.2	3.0
الخضروات	2.493	102.2	108.0	105.5	-2.4	5.7
السكر والمربي والعسل والشوكولاته والحلويات	1.135	102.2	102.3	103.6	1.3	0.0
المواد الغذائية الأخرى	0.521	100.6	101.1	102.4	1.3	0.5
المشروبات غير الكحولية	2.028	112.9	121.8	128.0	5.2	7.9
2. التبغ	0.125	193.0	254.0	259.9	2.3	31.6
3. الملابس والأحذية	5.961	98.7	97.6	97.8	0.2	-1.1
4. السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	26.477	104.7	104.2	104.6	0.4	-0.5
5. الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنازل	3.787	119.2	119.1	120.3	1.0	-0.1
6. الصحة	1.161	108.4	109.1	109.1	0.1	0.6
7. النقل	19.167	114.1	108.2	113.6	5.0	-5.2
8. الاتصالات	5.633	95.1	95.0	94.9	-0.1	-0.1
9. الثقافة والترفيه	1.135	98.9	98.9	100.7	1.8	0.0
10. التعليم	1.368	129.9	132.1	133.8	1.3	1.7
11. المطاعم والفنادق	6.098	103.7	104.1	104.3	0.2	0.4
12. السلع والخدمات المتنوعة	5.185	100.2	99.3	102.1	2.8	-0.8
المؤشر العام للأسعار	100.0	106.0	105.1	106.7	1.5	-0.9

ملاحظات:

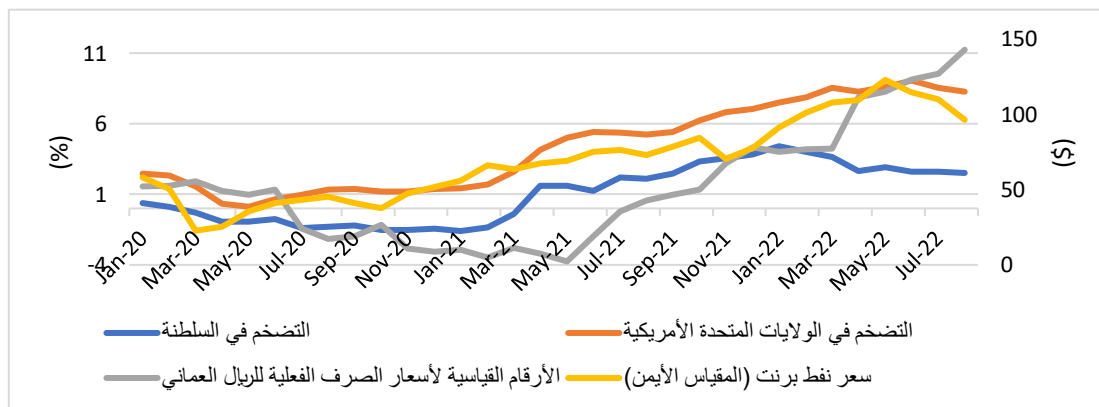
1. تم احتساب الأوزان اعتماداً على مسح نفقات ودخل الأسرة، وبأخذ متوسط الأعوام (2008 و2009 و2010م)

2. تم جمع البيانات من جميع مناطق السلطنة باستثناء محافظتي مسندم والوسطى.

3. تم تجميع البيانات اعتماداً على 28168 سلعة وخدمة مسعرة من 1721 مصدراً مختاراً.

4. تم جمع بيانات إيجارات المساكن من عينة مكونة من 1150 وحدة مؤجرة.

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات



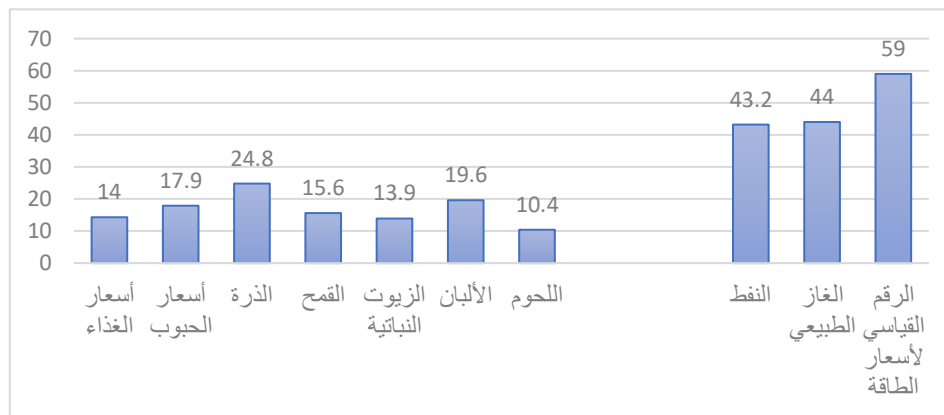
شكل (2): معدلات التضخم في السلطنة مقارنة بالمؤشرات الأخرى

• ما الأسباب التي أدت لمشكلة التضخم في السلطنة؟

تتأثر مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني بشكل عام بعوامل داخلية وخارجية، ومن أبرز العوامل الخارجية التي أدت إلى ارتفاع معدل التضخم في معظم دول العالم، انخفاض حجم المعروض بسبب تأثير سلاسل الإمداد العالمية في ظل الانفتاح الاقتصادي وما قابله من ضغوط عالية على الطلب بعد بدء انحسار تداعيات أزمة كورونا خلال العام الماضي. ومن بين هذه العوامل الخارجية أيضاً ارتفاع تكاليف الشحن البحري التي وصلت إلى مستويات قياسية بسبب ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة اندلاع الحرب الروسية- الأوكرانية وما ترتب على ذلك من فرض عقوبات على موسكو. وبحكم انفتاح سلطنة

عُمان على الأسواق العالمية، بلغت واردات السوق المحلي من السلع والخدمات من الأسواق العالمية ما نسبته 41 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (بيانات سنة 2020م) ولذا فإن الأسعار المحلية عُرضة للتضخم المستورد. والبيانات الواردة في شكل (3) توضح الموجة التضخمية الهائلة التي ضربت أسعار السلع الأساسية والمحاصيل والأغذية على خلفية ارتفاع أسعار البترول واندلاع الأزمة الروسية-الأوكرانية في بداية عام 2022. فالدولتان من أهم الدول المصدرة للحاصلات الزراعية وعلى رأسها صادرات القمح والذرة ومسؤولتان بمفردهما عن 12% من الأسعار الحرارية³.

أما فيما يتعلق بأبرز العوامل الداخلية التي تؤثر على مستويات الأسعار فنذكر زيادة الإنفاق العام وتوسع نشاط القطاع الخاص وارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات وزيادة عرض النقد. كما ساهم بدء العمل بضريبة القيمة المضافة ورفع الدعم عن بعض السلع والخدمات في ارتفاع الضغوط التضخمية المحلية. وبالرغم من وجود هذه الضغوط، تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل التضخم محلياً سيبلغ 3.7 بالمائة خلال عام 2022م مقارنة بـ 5.7 بالمائة في الدول المتقدمة.

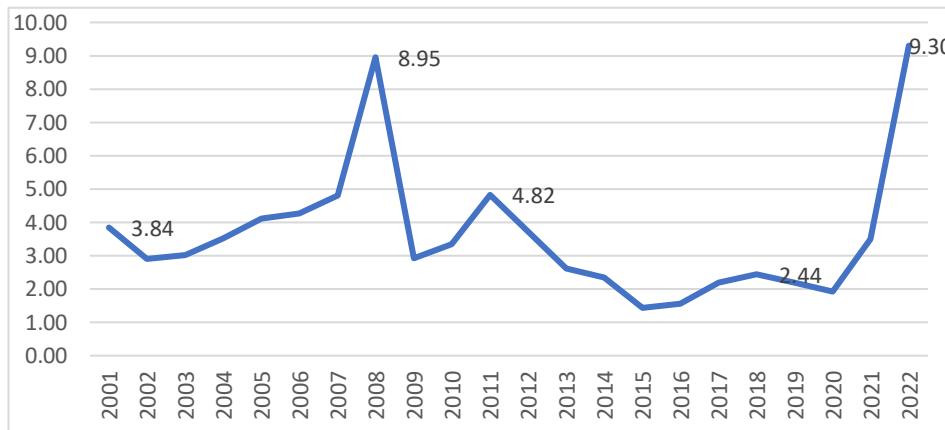


شكل (3): نسبة الارتفاع المسجلة في أسعار عدد من سلع الغذاء والطاقة في عام 2022 مقارنة بعام 2021
المصدر: تقرير كلام في الاقتصاد - التضخم.pdf. بناء على بيانات منظمة الفاو، البنك الدولي، منظمة أوبك

• ما الأساليب التي اتبعها البنك المركزي لحل مشكلة التضخم إن وجدت؟

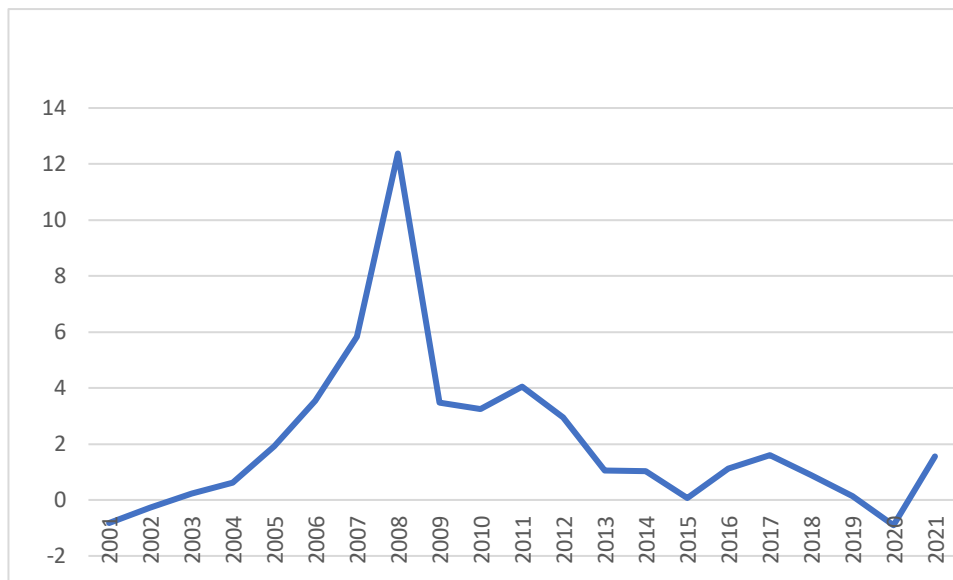
إن السياسة النقدية المتبعة في سلطنة عُمان تربط بنظام سعر صرف ثابت من خلال ربط الريال العماني بالدولار الأمريكي والذي يعدّ مرتكزاً أساسياً للسياسة النقدية بالسلطنة. عليه، يحذو البنك المركزي العماني حذو الفيدرالي الأمريكي في رفع أو تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية. وهذا ما حدث عند إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في شهر مارس 2022م عن قراره برفع أسعار الفائدة الرئيسية وإيقاف برامج التيسير الكمي فيما تبقى من العام في سبيل إدارة حجم السيولة والسيطرة على الضغوط التضخمية في البلاد. عليه، نوضح بأن سياسات البنك المركزي العماني لا تؤثر بشكل مباشر على مستويات التضخم في السلطنة من خلال أسعار الفائدة الرئيسية، بل من خلال إدارة السيولة المحلية باستخدام الأدوات المتاحة كالتسهيلات القائمة وسعر الخصم وغيرها من الأدوات. الجدير بالذكر بأن النظام المتبع للسياسة النقدية وعطفاً على ارتفاع الدولار الأمريكي مقارنة مع أبرز العملات العالمية، ساهم في الحد وتخفيف الضغط على ارتفاع الأسعار في سلطنة عُمان. فالشكل (4) والشكل (5) يؤكدان حقيقة تأثر اقتصاد السلطنة بالاقتصاد العالمي، فالشكلا يبدو وكأنهما متطابقتان، فعند ارتفاع التضخم العالمي يرتفع التضخم المحلي وعند الانخفاض ينخفضان سوياً وهذا يعود إلى ارتباط اقتصاد السلطنة بالاقتصاد العالمي عن طريق تجارة النفط في حالة التصدير وعلى المنتجات الاستهلاكية عند الاستيراد.

³ كلام في الاقتصاد - التضخم.pdf، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، جمهورية مصر العربية



شكل (4): معدل التضخم العالمي خلال الفترة (2001-2022)

المصدر: بيانات البنك الدولي (WDI 2021)



شكل (5): معدل التضخم المحلي عالمي خلال الفترة (2001-2022)

المصدر: بيانات البنك الدولي (WDI 2021)

الدراسة التطبيقية وتحليل النتائج:

البيانات وتوصيف النموذج:

لدراسة تأثير السياسة النقدية على التضخم في سلطنة عمان تم استخدام سلاسل زمنية سنوية لتغطي الفترة، 2000- 2022. وسوف يتم استخدام أساليب قياسية كمية لدراسة العلاقة وذلك اعتماداً على تقنيات برنامج EVIEWS.12 واقترحت الدراسة وبناءً على الدراسات التطبيقية السابقة النموذج القياسي التالي:

$$INF_{CPI,t} = \alpha_0 + \alpha_1 MS_t + \alpha_2 GEXP_t + \alpha_3 IRR_t + \alpha_4 IMP_t + \varepsilon_t$$

وقد تم تعريف متغيرات الدراسة وتوضيح مصادر البيانات في جدول (2) أدناه:

جدول (2): تعريف متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
المتغير التابع: INFCPI	معدلات التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (%)	بيانات البنك الدولي (WDI,2021)
المتغيرات المستقلة		
MS	معدل نمو عرض النقود بمعنة الواسع (%)	بيانات البنك الدولي (WDI,2021)
GEXP	اجمالي اللانفاق الحكومي (%) من إجمالي الناتج المحلي	بيانات البنك الدولي (WDI,2021)
IRR	معدل سعر الفائدة السنوي %	بيانات البنك الدولي (WDI,2021)
IMP	معدل التغير السنوي في حجم الواردات من السلع و الخدمات %	بيانات البنك الدولي (WDI,2021)

تحليل النتائج:

• الإحصائيات الوصفية

جدول رقم (3) أدناه يوضح الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة، والتي تضم الحد الأدنى، الحد الأقصى، المتوسط، والانحراف المعياري (Std. Dev.) لهذه المتغيرات خلال الفترة 2000-2022، وقد سجل عرض النقود أعلى قيمة بينما سجل سعر الفائدة أدنى نقطة. وقد سجلت الواردات أعلى قيمة 13% للانحراف المعياري.

جدول (3): إحصائيات موجزة لمتغيرات النموذج

	INFLN	LRR	GEXP	IMPORT	MS
Mean	1.941446	6.720855	4.447316	7.193294	11.49476
Median	1.077368	6.674833	5.589924	8.143420	10.76553
Maximum	12.37541	10.14158	18.73694	33.11913	34.67019
Minimum	-0.921667	4.878500	-14.02514	-11.96845	1.830874
Std. Dev.	2.928266	1.554636	7.412971	13.04263	8.153053
Skewness	2.161213	0.642120	-0.597421	0.023089	1.262045
Kurtosis	8.392319	2.419651	3.652317	1.866966	4.210290
Jarque-Bera	43.78.43	1.820571	1.698736	1.178741	7.182850
Probability	0.000000	0.402409	0.427685	0.554676	0.027559
Sum	42.71180	147.8588	97.84096	158.2525	252.8846
Sum Sq. Dev.	180.0696	50.75474	1153.995	3572.314	1395.918
Observations	22	22	22	22	22

• مصفوفة المعاملات

يوضح جدول (4) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث يشير الجدول إلى ارتباط إيجابي بين جميع المتغيرات مع معدل التضخم عدا معدل سعر الفائدة والذي أتى سلبياً.

جدول (4): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	INFLN	IMPORT	LRR	MS	GEXP
INFLN	1.000000	0.400472	-0.064291	0.592694	0.219535
IMPORT	0.400472	1.000000	0.323421	0.330393	0.484627
LRR	-0.064291	0.323421	1.000000	0.013698	0.312411
MS	0.592694	0.330393	0.013698	1.000000	0.147356
GEXP	0.219535	0.484627	0.312411	0.147356	1.000000

• اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

جدول (5) يعرض نتائج اختبار ثبات سلسلة النموذج وقد أظهر اختبار جذر الوحدة ADF و Phillips-Perron المبني على اختبار المستوى (level)، على أن جميع السلاسل غير ثابتة non-stationary عند (قيمة $p < 0.05$). وعند إجراء اختبار الفرق الأول (first difference)، أظهر اختبار ADF و PP أن جميع المتغيرات ثابتة مع قيمة p أقل من 0.05. وجميع المتغيرات في مستوى التكامل (1).

جدول (5): نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF and Phillips-Perron)

عند المستوى (Level)					First Difference(الفرق الأول)				
المتغير	ADF		Phillips-Perron		ADF		Phillips-Perron		مستوى التكامل
	t-stat	Prob.	t-stat	Prob.	t-stat	Prob	t-stat	Prob	
INFLN	1.567	0.8456	1.8976	0.5266	3.1643*	0.0000	4.1268*	0.0000	1(1)
LRR	-1.8453	0.4107	-1.8456	0.0945	-3.4555*	0.0000	-2.0600*	0.0000	1(1)
IMP	1.3244	0.3456	1.5624	0.6783	5.1138*	0.0000	3.2444*	0.0000	1(1)
MS	0.7891	0.9433	1.2133	0.4545	4.6345*	0.0000	6.3434*	0.0000	1(1)
GEXP	1.3457	0.4567	1.345	0.3456	3.2345*	0.0303	5.3456*	0.0000	1(1)
Test critical values:									
1% level	-3.5777				-3.5847				
5% level	-2.9252				-2.9281				
10% level	-2.6007				-2.6022				

العلامة * تشير إلى مستوى معنوية 5%

• اختبار التكامل المشترك Cointegration

يتضمن اختبار التكامل المشترك Cointegration بموجب نهج اختبار الحدود مقارنة إحصائيات F مقابل القيم الحرجة. ففي جدول (6) تم إدراج إحصائيات F المحسوبة، إلى جانب القيم الحرجة، لإحصاء F المحسوب هو 4.215، وهو أكبر من القيم الحرجة للحدود. ومن ثم نستنتج أن الفرضية المتعلقة بفرض العدم والبدال على عدم وجود تكامل مشترك مرفوضة، لذلك يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.

جدول (6): اختبار التكامل المشترك

F-Statistics	4.215	
Significant-Level	Critical Values Bounds	
	Lower Critical Bounds 1(0)	Lower Critical Bounds 1(1)
10%	2.89	2.60
5%	3.05	3.56
2.5%	3.45	3.67
1%	3.98	4.05

• التقديرات طويلة وقصيرة الأجل:

نظرًا لوجود علاقة طويلة الأجل، تم تنفيذ إجراء التكامل المشترك لتقدير النموذج. وقد تم رصد نتائج التقدير في جدول (7)، حيث أنت جميع المعاملات المقدرة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة طويلة المدى بين العرض النقدي ومعدل سعر الفائدة والانفاق الحكومي والواردات ومعدل التضخم في سلطنة عمان.

جدول (7): نتائج التقديرات طويلة الأجل Long-run Estimation

المتغير Variable	المعامل Coefficient	t-statistics	p-value
INFLN	0.679540	4.3678	{0.0020}
MS	0.56432	2.7865	{0.0056}
LRR	-2.9694	-6.4532	{0.0001}
GEXP	0.43269	9.2237	{0.0001}
IMP	0.87812	3.5431	{0.0001}
R ²	0.822		
F	6.234		

جدول (8): نتائج التقديرات في الأجل القصير Short-run Estimation

المتغير Variable	المعامل Coefficient	t-statistics	p-value
Δ INFLN	0.081821	3.436712	{0.0015}
Δ MS	0.000710	0.23382	{0.0769}
Δ LRR	-8.9694	-5.145	{0.0012}
Δ GEXP	2.8765	5.2445	{0.0012}
Δ IMP	0.1567	4.6754	{0.0012}
ECM(-1)	-0.15260	-8.39944	{0.000}
R ²	0.9160		
F	6.3211		
D.W	2.4907		

بين جدول (8) التقديرات الديناميكية قصيرة الأجل. فقد أي معامل ECM المقدّر سلبى وذو دلالة إحصائية عند مستوى ثقة بنسبة 5%. وهذا يبين أن النظام بأكمله يتم ضبطه بسرعة 15% (يمكن للنظام بأكمله العودة إلى توازن المدى الطويل بسرعة 15%). بمعنى آخر، تشير هذه القيم إلى أن أي انحراف عن التوازن طويل الأجل بين المتغيرات تتم مراجعته لكل فترة للعودة إلى مستوى التوازن على المدى الطويل. كما تشير التقديرات في الأجل القصير إلى وجود علاقة إحصائية موجبة بين الانفاق الحكومي والواردات مع معدل التضخم وكذلك وجود علاقة سلبية بين معدل سعر الفائدة ومعدل التضخم، أما بالنسبة لعرض النقود فتشير النتائج إلى عدم وجود تأثير إحصائي على معدل التضخم في الأجل القصير.

الخاتمة والتوصيات:

تناولت الورقة البحثية دور البنك المركزي في استهداف التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي من خلال آلياته المختلفة وحاول البحث ومن خلال المصادر الثانوية المختلفة إبراز دور المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية، وتحليل فعالية البنك المركزي في مكافحة التضخم، والتي تتوقف في الأساس على فاعلية الأدوات التي يستخدمها المصرف المركزي ودرجة استقلاليتها ومستوى شفافيته.

استخدم البحث منهجيات مختلفة تدرجت من البيانات الثانوية وبيانات البنك الدولي والبيانات الإحصائية المحلية كما استخدم الباحث طرق إحصائية وصفية عن طريق إجراء مقابلة Interview مع أحد مسؤولي البنك العماني المركزي وقد تضمنت المقابلة الأسئلة التالية: 1. هل واجهت السلطنة تضخمًا خلال العامين المنصرمين؟ 2. ما الأسباب التي أدت لمشكلة التضخم في السلطنة؟ 3. ما الأساليب التي اتبعها البنك المركزي لحل مشكلة التضخم؟ كذلك تم استخدام نموذج قياسي إحصائي لدراسة تأثير بعض المتغيرات على معدل التضخم في سلطنة عمان كالعرض النقدي ومعدل سعر الفائدة والانفاق الحكومي والواردات. وقد تم استخدام نموذج مبني على السلاسل الزمنية للفترة من 2000 إلى 2022 وباستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تحليل الخطأ تم تقدير معاملات النموذج. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة المدى بين جميع المتغيرات ومعدل التضخم، وعلى المدى القصير أظهرت النتائج عدم تأثير منغير السياسة النقدية (عرض النقود) على معدل التضخم. وفي المديين القصير والطويل أثبتت النتائج أن التضخم في سلطنة عمان مدفوعًا بالانفاق الحكومي والتضخم المستورد عن طريق تأثير الواردات.

وبتحليل البيانات المتوفرة بالإضافة إلى ردود المقابلة توصلت الدراسة إلى أن التضخم في السلطنة تركز في صورة رئيسية في المجموعات السلعية الاستهلاكية الرئيسية وعليه يمكن تصنيف التضخم في السلطنة بأنه تضخم مستورد لتأثره بالمتغيرات الدولية كالحرب الروسية- الأوكرانية و تأثيرها على سلاسل الإمداد العالمية وكذلك تداعيات جائحة كورونا وارتفاع تكاليف الشحن البحري. كما بينت الدراسة بأن سياسات البنك المركزي العماني لا تؤثر بشكل مباشر على مستويات التضخم في السلطنة من خلال أسعار الفائدة الرئيسية، بل من خلال إدارة السيولة المحلية باستخدام الأدوات المتاحة كالتسهيلات القائمة وسعر الخصم وغيرها من الأدوات.

تعد استقلالية البنوك المركزية أحد أهم الحلول المتبعة للتحكم في معدلات التضخم داخل الدولة. حيث تسعى الدول في الوقت الحاضر لمنح البنوك المركزية درجة من الاستقلالية لرسم وتنفيذ السياسة النقدية وذلك لتحقيق جملة من الأهداف السياسية النقدية.

وفي ختام البحث تقدم الورق عدد من التوصيات ويمكن تلخيصها في التالي:

- يجب اعتماد معايير علمية والقيام بالدراسات المستقبلية للتنبؤ بمعدلات التضخم حتى يتم توفير بيئة مستقرة للنشاط الاقتصادي وتجنب ارتفاع معدلات التضخم مستقبلاً.
- العمل على تحسين آليات فرض ضريبة القيمة المضافة في السلطنة لتجنب ارتفاع أسعار الاستهلاك.
- تعزيز التنسيق الحالي بين السياسة المالية والنقدية، وتحسين إدارة السيولة، والذي يتطلب ذلك وجود مؤسسات وأسواق مالية متطورة، حتى تتمكن الحكومة من تنفيذ سياسة نقدية أكثر استقلالية مستقبلاً.
- تسريع وتيرة تنفيذ برامج التنوع الاقتصادي ودعم القطاعات غير النفطية لتجنب تذبذبات أسعار البترول وانعكاساتها السلبية على الأسعار المحلية.

المراجع:

- الأفندي، محمد أحمد. (2006). *مقدمة في الاقتصاد الكلي*. مركز الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- الأفندي، محمد أحمد. (2012). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. منشورات جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطبعة الثانية.
- الأفندي، محمد أحمد. (2013). *مقدمة في الاقتصاد الكلي*. الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة.
- الأفندي، محمد أحمد. (2018). *الاقتصاد النقدي والمصرفي*. مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى.
- باري سجيل. (1987). *النقود والبنوك والاقتصاد (وجهة نظر النقديين)*. الترجمة، طه عبدالله منصور، عبد الفتاح. عبد الرحمن، دار المريخ للنشر والتوزيع.
- بن هاني، حسين. (2002). *اقتصاديات النقود والبنوك*. دار الكندي للنشر والتوزيع.
- البنك المركزي العماني <https://cbo.gov.om/ar/Pages/MonetaryPolicy.aspx>
- البياتي، ستار جبار خليل، سعيد، مشتاق لطيف. (2018). استقلالية البنوك المركزية مع إشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية البنك المركزي العراقي. كلية اقتصاديات الأعمال جامعة النهرين، *مجلة الإدارة والاقتصاد*: السنة الحادية والإربعون، العدد. 116.
- الجنابي، هيل عجي جميل. (2014). *النقود والمصارف والنظرية النقدية*. دار وائل للنشر والتوزيع.
- الجنابي، هيل عجي جميل، أرسلان، رمزي ياسين يسع. (2009). *النقود والمصارف*. دار وائل للنشر والتوزيع.
- حاتم، سامي عفيفي. (د.ت). *اقتصاديات النقود والمصارف*. منشوران جامعة حلوان، الطبعة الثانية.
- السامرائي، يسرى وآخرين. (2006). *البنوك المركزية والسياسة النقدية*. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

- فضيلي، شيماء. (2019). دور السياسة النقدية في الحد من التضخم، دراسة حالة الجزائر (2001-2019). رسالة ماجستير - جامعة محمد بوضياف- الجزائر - الصفحة 6.
- ماير، توماس، دوسيتيري، جيمس إس، ألبير، روبرت زد. (2004). *النقود والبنوك والاقتصاد*. ترجمة أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر. مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. *كلام في الاقتصاد - التضخم، جمهورية مصر العربية*.
- Al-Afandi, M. A. (2006). *Muqadimat Fi Alaiqtisad Alkli* 'Introduction to macroeconomics'. Al'amin Center for Publishing and Distribution, first edition. [in Arabic]
- Al-Afandi, M. A. (2012). *Mabadi Aliaqtisad Alkli* 'principles of macroeconomics'. Publications of the University of Science and Technology, Second Edition. [in Arabic]
- Al-Afandi, M. A. (2013). *Muqadimat Fi Aliaqtisad Alkli* 'Introduction to macroeconomics'. Al'amin for Publishing and Distribution, fifth edition. [in Arabic]
- Al-Afandi, M. A. (2018). *Alaiqtisad Alnaqdiu Walmasrifu* 'Monetary and banking economy'. Alkutaab Alakademy Center, first edition. [in Arabic]
- Barry S. (1987). *Alnuqud Walbunuk Walaiqtisad (Wijhat Nazar Alnaqdayni)* 'Money, Banking, and Economics (The Monetarist's Point of View)'. Translation, Taha Abdullah Mansour, Abdel Fattah. Abdul Rahman, Almiriykh House for Publishing and Distribution. [in Arabic]
- Bin Hani, H. (2002). *Aqtisadiaat Alnuqud Walbunuka* 'The economics of money and banking'. Alkindi House for Publishing and Distribution. [in Arabic]
- Central Bank of Oman <https://cbo.gov.om/ar/Pages/MonetaryPolicy.aspx> [in Arabic]
- Al-Bayati, S. J. Said, M. L. (2018). Aistiqlaliat Albnuk Almarkaziat Mae 'Iisharat Khasat 'Iilaa Qias Madaa Aistiqalliyyt Albank Almarkazii Aleiraqii 'The independence of central banks, with special reference to measuring the independence of the Central Bank of Iraq'. College of Business Economics, Al-Nahrain University, *Journal of Administration and Economics: the forty-first year, issue. 116*. [in Arabic]
- Al-Janabi, H. (2014). *Alnuqud Walmasarif Walnazariat Alnaqdiatu* 'Money, Banking, and Monetary Theory'. Dar Wayil for publication and distribution. [in Arabic]
- Al-Janabi, H. & Arslan, R. Y. (2009). *Alnuqud Walmasarif* 'Money and banking'. Dar Wayil for publication and distribution. [in Arabic]
- Hatem, S. A. (D.T.). *Aqtisadiaat Alnuqud Walmasarifi* 'The economics of money and banking'. Two publications, Helwan University, second edition. [in Arabic]
- Al-Samarrai, Y. and others. (2006). Albnuk Almarkaziat Walsiyasat Alnaqdiatu 'Central banks and monetary policy'. Dar Alyazuri Scientific for Publishing and Distribution. [in Arabic]
- Fadili, Sh. (2019). *Dawr Alsiyasat Alnaqdiat Fi Alhadi Min Altadakhumi, Dirasat Halat Aljazayir (2001-2019)* 'The role of monetary policy in reducing inflation, the case study of Algeria (2001-2019)'. Master's thesis - Mohamed Boudiaf University - Algeria - page 6. [in Arabic]
- Meyer, Th., Dusitbury, J. S. & Albert, R. Z. (2004). *Alnuqud Walbunuk Walaiqtisadi* 'Money, banking and economics'. Translated by Ahmed Abdel-Khalek, Almiriykh Publishing House. [in Arabic]
- Council of Ministers. Center for Information and Decision Support. Discourse on Economics - Inflation, Arab Republic of Egypt. [in Arabic]